الكترونيات مزيفة وأخرى مستنسخة .. والمستهلك الحلقة الأضعف

الغش التقني يغزو الأسواق !!

■ بين الحين والآخر توجه وسائل الإعلام المختلفة تحذيرات تتعلق بوجود سلع ومواد منتهية الصلاحية وأخرى مهربة وغير ملتزمة بالمواصفات والمقاييس الوطنية.
كما أن هناك العديد من الحملات التفتيشية التي ينفذها بعض الجهات المختصة لمصادرة بعض هذه المواد أو إتلافها، وهي غالباً ما تكون سلعاً غذائية أو أدوية فاسدة أو مستحضرات طبية أو سجائر وغيرها.
غير أننا لم نسمع ولم نقرأ ولم نشاهد أي تحذيرات مماثلة فيما يخص الغش التقني، الذي يتعلق بالأجهزة الإلكترونية والكهربائية التي تعد من أكثر السلع رواجاً وانتشاراً في الأسواق اليمنية، ولها تأثير كبير على المستهلك والتاجر والبيئة والاقتصاد الوطني.
التحقيق التالي يسلط الضوء على ظاهرة الغش التقني، أسبابها ونتائجها، والضوابط والإجراءات الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة.

تحقيق/ مطهر هزبر

بعض الوكلاء يتجهون لمنافسة المهربين ويتاجرون بالمقلد

أصل الحكاية

ما من شك أن الغش التقني بشكل اليوم أوسع المظاهر التي تترافق مع حركة التجارة الدولية وتزداد وطأتها بشكل ملحوظ في الأسواق التي يقل فيها مستوى الرقابة على جودة السلع الواردة من خارج الحدود، لتشكل عبئاً مادياً على المستهلك اليمني الذي أصبح ضحية سهلة لتجارة السلع الإلكترونية والكهربائية.
وفي الآونة الأخيرة زادت شكاوى المواطنين (المستهلكين) من أعطال باهظة الثمن ومكلفة كثيراً في الأجهزة التقنية وتوابعها كمبيوترات، طابعات، فاكسات، أجهزة تلفون، كاميرات، مسجلات، تلفزيونات، رسيفرات..... الخ.
الأعطال التي تصيب هذه الأجهزة عادة ما يكون ثمنها باهظاً نتيجة لعدم وجود قطع الغيار الخاصة بها على اعتبار أنها سلع مهربة ولا يوجد لها وكيل ولا ورش صيانة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تجد قطع غيار لبعض الأجهزة العاطلة غير أن ثمنها كبير جداً مقارنة مع تكلفة شراء الجهاز نفسه، وللإيضاح فإن المشكلة الكبرى في ملحقات أجهزة الكمبيوتر مثل الطابعات حيث تجد في السوق نوعاً معيناً من الطابعات قيمته جديدة (حوالي ٣٠٠ دولار) وبعد استخدام الطابعة لفترة محدودة بسببها عطل معين، ومع ذلك ليست هذه هي المشكلة ولكنها في ثمن القطعة التي يفترض تبديلها والذي يصل إلى (٢٥٠ دولاراً) تقريباً، وهو ثمن باهظ مقارنة بسعر الطابعة نفسها، الأمر الذي يدفع المستهلك إلى شراء طابعة جديدة، بدلاً من تغيير القطعة المعطلة، وهذا هو حال كافة المستهلكين لهذا الصنف.

ضحايا

هذا الوضع الذي فرضته تجارة الإلكترونيات على السوق اثر بشكل كبير على أصحاب الوكالات المعتمدين الذين وجدوا أنفسهم فجأة خارج اللعبة، ولم تعد منتجاتهم الوحيدة في السوق، الكل يبيع والكل يتاجر، بغض النظر عن جودة هذه الأجهزة ومواصفاتها وشرعية دخولها إلى البلاد.
ورغم أن الكلام عن تجارة الإلكترونيات والكهربائيات بالأصح عن (الغش التجاري في هذه الأجهزة) الذي يطلق عليه اصطلاحاً (الغش التقني) سيطول.. إلا أننا سنحاول الإيجاز قدر الإمكان.
الحديث عن تجارة الإلكترونيات منها (أجهزة الدش، الرسيفرات) لها قصة، فمنذ سنوات كان الوكلاء المعتمدون لهذه الأجهزة محدودين وبرغم أن أسعارها كانت مرتفعة إلا أن مواصفاتها جيدة ولدى هؤلاء الوكلاء قطع الغيار وورش الصيانة، أما اليوم فإننا نجد في السوق عشرات الأصناف من أجهزة الرسيفرات، قليل منها معروف وأكثرها لا تدري أين صنع وكيف دخل البلاد ومن هم الوكلاء المعتمدون والمصيبة هنا في حالة صنع هذه الأجهزة إلى اعطال فإنك لا تجد لها قطع غيار ولا ورش صيانة.

سلع مستنسخة

بعض من تحدثنا إليهم من تجار الإلكترونيات في نزولنا الميداني لتقصي الحقائق ساعدونا بمعلومات هامة عن هذه الظاهرة وأسباب انتشارها.
(عدنان) صاحب وكالة معتمدة في تجارة الإلكترونيات أكد لنا أن مبيعاته تراجعت بشكل كبير نتيجة للمنافسة غير الشريفة من التجار المهربين- حسب قوله-، الذين ملأوا الأسواق بهذه السلع وحققوا أرباحاً خيالية في ظل غياب الرقابة الصارمة من الجهات المختصة وتهافت المستهلكين على شراء الأجهزة الرخيصة.
ورداً على سؤالنا حول طريقة الغش في هذه الأجهزة التي أكد أنها مهربة قال عدنان انه يعرف كثيراً من هؤلاء التجار يتعاقدون مع عدد من الشركات في بعض الدول خاصة من غير بلد المنشأ، يتم بموجبها تقليد عدد من الصناعات الأصلية وأحياناً تحت أسماء تجارية غير معروفة، ويدخلون هذه الصناعات المزيفة والمقلدة إلى البلد بطرق مختلفة وعلى رأسها التهريب، وهكذا يخادعون المستهلك الذي يقبل على الشراء نظراً لأن أسعارها مناسبة لأصحاب الدخل المحدود.

الطريق المربح

(عدنان) وغيره أكدوا أن هذه الطرق غير الشرعية لاقت استحساناً ليس فقط عند هؤلاء التجار والمهربين ومن يتعامل معهم، بل حتى لدى أصحاب الوكالات المعتمدة لكثير من الأجهزة الإلكترونية بأنواعها وأصنافها المختلفة وبدأ كثير منهم- والكلام لا يزال لعدنان- باتباع نفس هذه الطرق الملتوية وغير المشروعة (واستنساخ) أجهزة الكترونية بحسب الطلب وتهريبها إلى السوق اليمنية.
والغريب في كلام كثير من التجار الذين قابلتهم، وإن كانوا لا يريدون الإفصاح عن أنهم يسلكون نفس الطريق غير الشرعية، أن لديهم قوائم سوداء (ضمنية) لكثير من التجار المحتالين والغشاشين والأصناف التجارية المقلدة والمغشوشة، حينما أدركت أن الأمور لا تبشر بخير لنا كمستهلكين لهذه السلع ولبيئتنا التي قد تتعرض للكثير من الأضرار التي تسببها مخلفات هذه الأجهزة ولاقتصادنا الوطني الذي يشهد حرباً غير معلنة بغية تدميره واستنزافه.

سوق مفتوح

السوق اليمنية من الأسواق الرئيسية في المنطقة التي تطغى فيها ظاهرة الغش التجاري الذي يشمل كافة السلع المطلوبة في السوق وفي مقدمتها الأجهزة الإلكترونية والكهربائية التي باتت تشكل أكثر القطاعات التجارية انتشاراً في السوق نتيجة للتطور المتسارع الذي تشهده هذه التجارة على المستوى التقني وزيادة حجم الطلب من شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود.
وفي هذا السياق يقول الأخ محمود النقيب الأمين العام للجمعية اليمنية لحماية المستهلك أن لهذا الأمر أسبابه الموضوعية التي يجب أن تؤخذ ضمن رؤية تتسم بالشمولية، حيث أن بلادنا شهدت خلال العقد الماضي العديد من التطورات في المجال الاقتصادي وهذه التطورات بحسب رأي الأخ محمود النقيب تركت أثراً واضحاً في حياة المستهلكين، في جانب منه إيجابي وفي جانبه الآخر اتسم بالسلبية.
ويضيف أمين عام الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي بدأت الحكومة بتنفيذه منذ العام ١٩٩٥م أحدث تغييراً جوهرياً في البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، وكان من أبرز نقاط هذا التغيير اعتماد مبدأ آلية السوق التي تعتمد على قاعدة العرض والطلب وحرية التجارة والسوق المفتوحة، أي أن هذه الآلية الجديدة أفضت إلى مناخ اقتصادي جديد لم يكن مألوفاً من قبل، وعلى ضوء هذه القاعدة أصبحت الأسواق اليمنية مفتوحة أمام السلع الأجنبية على أساس الحرية الكاملة في الاستيراد والتصدير دونما حاجة إلى تراخيص مسبقة وأصبحت الأسعار رهناً بالعرض والطلب.

التهريب

من جانبه يرجع المهندس أحمد البشه- نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس للشئون الفنية، أسباب انتشار ظاهرة الغش التجاري، ومنها الغش التقني الخاص بالأجهزة الإلكترونية والكهربائية إلى انتشار ظاهرة التهريب بشكل كبير، إضافة إلى عدم إلمام بعض العاملين في المنافذ الجمركية التي لايوجد للهيئة مكاتب فيها، بأهمية المواصفات وشروطها والإجراءات المطلوب تطبيقها على مثل هذه السلع، عند وصولها إلى هذه المنافذ إضافة إلى تدني مستوى الوعي عند المستهلك عن مخاطر هذه السلع والأضرار التي تسببها على الصحة والسلامة العامة وعلى البيئة والاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب استغلال انخفاض المستوى المعيشي للمواطنين الأمر الذي يجعلهم يقبلون على مثل هذه السلع بشكل كبير في ظل غياب التنسيق فيما بين الجهات المعنية في الرقابة على الأسواق ،هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم قيام المواطنين بالتعاون مع الجهات المختصة لسحب ومصادرة هذه السلع والتبليغ عنها عند اكتشافها.

آليات الضبط

اعتقدت عند توجهي إلى بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بمحاربة هذه الظاهرة أنني سأجد ضالتي لديها، رغم تعاونهم معي قدر المستطاع، إلا أن ما كنت انشده وأتوقعه من هذه الجهات لم يتناسب مع حجم القضية أو الظاهرة التي نحن بصدد الحديث عنها، وهذا ربما راجع إلى إمكانياتهم وقدراتهم في محاربة الظاهرة التي هي بحاجة إلى استنفار كافة الإمكانيات ليس لدى جهة بعينها بل كلها مجتمعة، فلا هيئة المواصفات تستطيع أن تعمل لوحدها، ولا وزارة الصناعة، ولا جمعية حماية المستهلكين وغيرها من الجهات التي تنشد تعاون المواطن والتاجر ورجل الأمن وموظف الجمارك معها لوضع حد لهذه القضية.
الأخ محمود النقيب تحدث عن نشاط الجمعية ومتابعتها المستمرة لكل ما له علاقة بالمستهلك سواء كانت السلع المغشوشة مواداً غذائية أو أدوية أو مستحضرات طبية أو أجهزة الكترونية وهي محور القضية.
وقال: إن استمرار تدفق هذه السلع المغشوشة لن يكون ضحيته المستهلك واقتصاده الفردي والعائلي فحسب، بل سيتعداه إلى التأثير على الاقتصاد الوطني والنشاط التجاري المشروع، خصوصاً ونحن في وقت تتسارع فيه الخطى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا يعني أن السوق اليمنية ستكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق العالمية الواسعة الأمر الذي يتطلب معه تطوراً في الإجراءات الإدارية وتأهيل الأجهزة الفنية ذات الصفة الرقابية حتى لا يكون المستهلك عرضة للمخاطر.
ونوه النقيب بأن التطور الحاصل في مجال تقنية إنتاج هذه السلع يفوق مستوى تطور الأجهزة الرقابية وإذا ظلت الأمور على حالها دون إحداث حراك في هذا الجانب فإن الأمر سينذر بكارثة حقيقية على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني .
وبحسب الأخ النقيب فإنه لابد من إيجاد شبكة معلومات خاصة بالسلع المغشوشة والمقلدة نظراً لتعدد الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة، إضافة إلى تحديث التشريعات المختلفة المتعلقة بقضايا السوق والمستهلك بما يتواكب مع التطور السريع في مجال الإنتاج وما يرافقه من قصور في أساليب مكافحة الغش.

خطط مستقبلية

من جانبه يقول أحمد البشه نائب المدير العام للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس للشئون الفنية أن الهيئة قامت بالعديد من الإجراءات لضبط هذه الظاهرة من خلال التشديد على عملية الرقابة والتفتيش في المنافذ الجمركية التي تتواجد فيها مكاتب للهيئة، إضافة إلى القيام بتنفيذ حملات ميدانية بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، وفي حال تلقي الهيئة لشكاوى حول وجود سلع مغشوشة تقوم بالتعميم إلى فروعها والجهات المختصة باتخاذ الإجراءات بشأنها وبسحبها من الأسواق ومنع دخولها عبر المنافذ الجمركية.
ويضيف الأخ أحمد البشة أن الهيئة من خلال تطوير أدائها في مكافحة هذه الظواهر قامت بتطبيق عدد من الأنظمة الفنية منذ العام الماضي وأهمها تطبيق ممارسة التصنيع الجيد GMPعلى المنشآت والمصانع المحلية ونظام التسجيل للمنتجات المحلية والمستوردة وهي أنظمة إلزامية وأي مخالف تتخذ ضده الإجراءات القانونية بما فيها إغلاق المنشأة ومصادرة المنتج المخالف، مضيفاً أنه سيتم خلال هذا العام البدء بتطبيق نظام البرنامج اليمني الدولي لشهادات المطابقة في بلد المنشأ YICCPبحيث سيخضع معظم السلع والمنتجات المستوردة لهذا النظام، ولن يتم قبول أي شحنة واردة إلا إذا كانت حاصلة على شهادة صادرة من جهة فاحصة معتمدة دولياً، كما سيتم تطبيق بعض الأنظمة الأخرى مثل منح علامة الجودة الوطنية وإصدار شهادات المطابقة وإصدار شهادات التصدير للمنتجات المصدرة.
وأكد البشة أن تطبيق هذه الأنظمة سيكون له مردود إيجابي كبير من حيث الحد من ظاهرة دخول وانتشار السلع المخالفة التي بدورها تهدف إلى حماية صحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة من التلوث والمحافظة على الاقتصاد الوطني وتنمية قدراته.

مواكبة التطورات

وزارة الصناعة إحدى الجهات المسئولة عن مكافحة ظاهرة الغش بمختلف أشكاله، وتملك إدارة عامة للملكية الفكرية مهمتها حماية العلامات التجارية المسجلة التي تحظى بهذه الحماية وفقاً للقوانين.
الأخ فضل منصور مدير عام الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة أكد أن بلادنا تمتلك مجموعة من القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة الغش والتقليد وحماية الملكية الفكرية إلا أن هذه القوانين بحاجة إلى تحديث بما يتواكب مع التطور الحاصل في النظام الاقتصادي العالمي وكذلك تطور أساليب الغش وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى تأهيل مختلف القطاعات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة.
وعن جهود الوزارة في ضبط المخالفين أوضح الأخ فضل منصور أن الوزارة في حال تلقي شكاوى من أصحاب العلامات التجارية الذين تعرضت علاماتهم لعملية غش وتقليد تقوم بتحرير مذكرات حماية سواء إلى مكاتبها أو المنافذ الجمركية بعد التأكد من ثبوت عملية التقليد والغش لغرض حماية مالك العلامة التجارية، وأيضاً حماية المستهلك من التضليل، وتشمل هذه المذكرات عدم السماح بدخول المنتج المقلد إلى البلاد، بالإضافة إلى سحبها من الأسواق، هذا فقط في ما يخص العلامات التجارية المسجلة لدى الوزارة التي تحظى بالحماية القانونية وفقاً لقانون الحق الفكري.

غياب التنسيق

وبعد استعراض آراء الجهات المختصة بدت لنا بعض الملاحظات أهمها أن جهود مكافحة ظاهرة الغش التجاري غالباً ما تكون مقتصرة على المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، في حين أنها تكون غائبة في الأجهزة الإلكترونية، والسبب أن الإمكانيات المتاحة لدى هذه الجهات ليست متطورة إلى درجة أنها تستطيع مراقبة كل شيء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن أولوياتها تقتصر في الوقت الراهن على مكافحة السلع الغذائية المغشوشة والأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى.
الملاحظة الأخرى تكمن في عدم وجود تنسيق بين هذه الجهات حيث أن كل جهة تتصرف وفق رؤاها فحسب، وهنا المشكلة.

مثلث الرقابة

في تناولنا لهذه القضية يصعب تحميل جهة معينة عن غيرها مسئولية التقصير وعدم القيام بواجبها على أكمل وجه، وغض الطرف عما يجري في الأسواق اليمنية من غش تجاري تجاوز حد المعقول.
ذلك أن المسئولية في الأساس تكاملية- كما ذكرنا سابقاً- بين المنتج والمستهلك، وهيئة المواصفات والمقاييس، وجمعية حماية المستهلك، ووزارة الصناعة والتجارة والأجهزة الأمنية والقضائية، ومصلحة الجمارك....الخ، غير أن المشكلة الحقيقية هي في تنصل كل جهة من هذه الجهات عن مسئوليتها بحجة أنها قد أدت ما عليها وفقاً لإمكانياتها المتاحة.
ورغم يقيننا أن المسئولية ليست سهلة إلا أنها ليست مستحيلة وعندما تكون الرقابة مشتركة سيكون المردود إيجابياً على الجميع.
وفي هذا الإطار يقول الأخ أحمد ابو طالب مدير عام مركز المعلومات بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس: الرقابة هي التقييم المستمر لأي نشاط وما يعنينا هو الرقابة على جودة السلع أياً كان مصدرها، وهي رقابة إيجابية لأنها رقابة تقييم وتصحيح قائمة على أسس فنية غير خاضعة للتخمين.
ومن هذا المنطلق يرى الأخ أحمد أبو طالب أن الشراكة في الرقابة ستقرب وجهات النظر حول مجمل القضايا التي تهم الجميع، ومنها قدرتنا على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك يقتضي منا العمل على ترتيب البيت من الداخل وفق رؤية واضحة واستراتيجية محددة آخذين في الاعتبار المتطلبات القادمة سيما وبلادنا مقبلة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي لا يمكن أن يكون انضمامنا إلى عضويتها مجرد هدف مقصود لذاته، دون أن يكون استراتيجية واضحة لما نريد، وهذا- برأي الأخ أحمد ابو طالب- يتطلب منا تفعيل مثلث الرقابة المتمثل في (الهيئة مع غيرها من الجهات المسئولة، والمنتج، والمستهلك) للوصول إلى الشراكة الرقابية.

ختاماً

خطورة ظاهرة الغش التجاري والغش التقني بشكل خاص استفحلت وطالت أضرارها المستهلك والتاجر والاقتصاد الوطني وتبرز الكثير من التساؤلات عن مدى قدرة الجهات المختصة في المستقبل القريب على محاربة هذه الظاهرة والحد منها وتجنيب المستهلك والاقتصاد الوطني للخسائر الفادحة جراء انتشار هذه الظاهرة وما هي الإجراءات والضوابط المفترضة؟ وكيف يمكن تطبيقها؟ ولماذا هذا العبث بعقولنا وجيوبنا وجهودنا، أليس هذا استهلاكاً قذراً لإمكانياتنا؟ ومن يقف وراء هذه الحرب غير المعلنة التي يتعرض لها المجتمع بغية استنزاف إمكاناته وقدراته .

التنسيق غائب والتهريب رائج.. والرقابة في العسل

شحة الإمكانيات تضاعف المشكلة.. والمطلوب مواكبة التطورات الراهنة

المخاطر والآثار السلبية تتعدى المستهلك إلى الاقتصاد الوطني